

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 18 يوليو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5770)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - كل عام.. الوطن والشعب والقائد بخير

الإمارات اليوم

03 - بناء الإنسان الإماراتي

تقارير وتحليلات

04 - الإمارات والصين علاقات آخذة في النمو والتطور

05 - ما الذي سيفعله الرئيس الأمريكي القادم تجاه الاتفاق النووي مع إيران؟

06 - «فورين بوليسي»: أسطورة النفوذ العسكري الإيراني

شؤون اقتصادية

07 - عقود برنت وال خام الأمريكي تسجلان ثالث خسارة أسبوعية على التوالي ...

من إصدارات المركز

08 - روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا



كل عام.. الوطن والشعب والقائد بخير

يحتفل أبناء شعبنا الوفي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعها الشعوب العربية والإسلامية هذه الأيام بعيد الفطر المبارك وهم يرفعون أكفهم عالياً مبتهلين بالحمد والشكر والثناء إلى الله سبحانه وتعالى بما حباهم من قيادة رشيدة ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، تعمل آناء الليل وأطراف النهار من أجل تأمين وتوفير حاضر يرفلون من خلاله بنعم الأمن والأمان والاستقرار والازدهار والتقدم، من المواطنين والمقيمين سواء بسواء، مستبشرين بثقة واعدة بما يحمله المستقبل في ثيابه من خير وطمأنينة وسلام يعم النفوس، ويفاخرون العالم بما أنجزوه من نموذج فريد، ومجد مؤزر صنعوه بالوحدة والتكاتف والعمل الدؤوب والتضحية والإيثار لبناء هذا الوطن العزيز وحضارته.

إن الأكف لترتفع اليوم وكل يوم بأن يمن الله سبحانه وتعالى على قائد الدولة والشعب والوطن صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، بموفور الصحة والعافية، وأن تحف رعايته وحفظه هذا الوطن العزيز وشعبنا الوفي وأرضه الطيبة من الفتى والشور والإرهاب.

إن الأمل، وفي أيام السلام المباركة هذه، ليحدو الجميع أن تتكاتف الشعوب العربية والإسلامية والمجتمعات الإنسانية كافة، وبخاصة في هذه المرحلة التي يستنفر الإرهاب، بصنوفه كافة قواه الشريرة لمواصلة العنف والتطرف والقتل والتنكيل ضد الأبرياء من المدنيين العزل من الأطفال والنساء والشيوخ قبل الشباب في سوريا والعراق واليمن ومصر وليبيا، حيث بات من الضروري ومن منطلق المسؤولية الإنسانية والقانونية أن يتكاتف الجميع من أجل اجتثاث شأفة الإرهاب والإرهابيين ومطاردتهم في كل مكان من هذا العالم وبلا رافة أو رحمة حتى يعود من يعود إلى صوابه ورشده. فتقارير الأمم المتحدة تزدهم اليوم بالأرقام المهولة من ضحايا هذا الإرهاب سواء من الذين قضاوا بسبب الأعمال الإجرامية والقتل ضدهم أو أولئك الذين هُجروا أو نزحوا عن مناطقهم أو أوطانهم والذين يزيد عددهم على ستة ملايين نازح، وكلها بسبب جماعات مارقة خارجة عن القانون تلبست بلباس الدين زيفاً وزوراً وظلماً وقامت بتسييسه لمصالحها ومآربها الدموية المشبوهة، من أجل إشاعة النزاعات الدينية والطائفية والعرقية في المنطقة والعالم، من دون وازع من ضمير أو أدنى قدر من الإنسانية والأخلاق والرحمة، كمشروع بديل عن التنمية ورفاه الإنسان وتقدمه وأمنه واستقراره.. وهو ما يتطلب رؤية مشتركة خالصة في النيات، حازمة في التصدي لمواجهة جميع صنوف الإرهاب باتجاه القضاء نهائياً عليه وإلى غير رجعة، ومن أجل استعادة الأمن والاستقرار والسلام والنهضة لشعوب المنطقة والعالم أجمع بإذن الله.

وفي هذه المناسبة الكريمة أيضاً، فإن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ينتهز الفرصة ليتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، وكل عام وشعبنا وقيادتنا وأمتنا العربية والإسلامية والإنسانية كافة بخير.

بناء الإنسان الإماراتي

عندما شهد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، خلال الأيام القليلة الماضية تأدية دفعة جديدة من الدبلوماسيين في وزارة الخارجية اليمين القانونية، وأكد سموه خلال هذا الحدث المهم أن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- لم تدخر جهداً لتهيئة السبل كافة أمام أبنائها للتزوّد بأخر ما توصل إليه العلم والتعامل مع علوم العصر ومستلزماته، فإنه بذلك لخص الفلسفة والنهج الذي تتبعه دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء الإنسان، وتمكينه من التزوّد بأسباب العلم والمعرفة وبناء خبراته ومهاراته، بما يجعله قادراً على تحمّل المسؤولية تجاه وطنه، وحمل لواء القيادة واستكمال مسيرة التطوير والازدهار التي بدأها الآباء والأجداد، من أجل جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول والأمم المتقدمة في المستقبل.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها في مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين تعي تمام الوعي أن الاستثمار في الإنسان هو أنجح أنواع الاستثمار كافة، وأن بناء الإنسان هو أهم بناء يمكن لأي دولة أو أمة أن تفاخر به بين الدول والأمم، وذلك باعتبار أن الإنسان هو مَنْ يبني صروح التنمية قبل أن يكون هو المستفيد منها أيضاً. وهذه القيم أكدها المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - لدى وضعه الأسس والقواعد الأولى لهذا الصرح التنموي الإماراتي. وقد كان له - طيب الله ثراه - العديد من الأقوال المأثورة في هذا الإطار، ومنها: «إن أفضل استثمار للمال هو استثماره في خلق أجيال من المتعلمين والمثقفين، ولذلك علينا أن نسابق الزمن وأن تكون خطواتنا نحو تحصيل العلم والتزوّد بالمعرفة أسرع من خطانا في أي مجال آخر». وقوله: «إن العلم والثقافة أساس تقدم الأمة وأساس الحضارة وحجر الأساس في بناء الأمم، إنه لولا التقدم العلمي، لما كانت هناك حضارات ولا صناعة متقدمة أو زراعة تفي بحاجة المواطنين».

ومازالت دولة الإمارات العربية المتحدة تسير على النهج نفسه الذي وضعه القائد المؤسس، ويتجلى ذلك في العديد من الجوانب، ومن بينها مؤشرات الإنفاق على التعليم ضمن الموازنة الاتحادية للدولة، إذ يستحوذ قطاع التعليم بمفرده على ما يزيد على خمس إجمالي الإنفاق السنوي في الموازنة. هذا بطبيعة الحال إلى جانب ما تنفقه الحكومات المحلية في كل إمارة على التعليم، إلى جانب الاستثمارات التي يضخها القطاع الخاص أيضاً فيه، فضلاً عن إنفاق الأسر في مختلف شرائح المجتمع على تعليم أبنائها. وهذا الأمر إنما يشير إلى أن الاهتمام بالتعليم وتحصيل المعرفة لم يعد قاصراً على جهة أو مؤسسة معينة داخل الدولة، ولا فئة واحدة من فئات المجتمع الإماراتي، لكنه بات توجهاً عاماً وثقافة شاملة في المجتمع كله.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ومن خلال اهتمامها بترسيخ القواعد والأسس السليمة اللازمة لإرساء منظومة تعليمية وطنية متطورة، تركز على تحفيز أبنائها وتشجيعهم على الانخراط في المسابقات التعليمية غير التقليدية وذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المرحلة التنموية التي تمرّ بها البلاد الآن وبالنسبة إلى مستقبلها أيضاً، بما في ذلك التخصصات الحيوية، التي منها تلك المتعلقة بالعمل في السلك الدبلوماسي، من أجل تخريج جيل من الدبلوماسيين الإماراتيين القادرين على تمثيل بلادهم أفضل تمثيل في المحافل الدولية، ولكي يكونوا مواكبين لأي تطورات في مجال عملهم.

الإمارات والصين علاقات آخذة في النمو والتطور

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات وثيقة مع جمهورية الصين الشعبية، وقد أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد مؤخراً أن التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ نحو 55 مليار دولار في عام 2014، بنسبة نمو تبلغ نحو 16% سنوياً، وهذه البيانات تؤشر إلى أهمية العلاقات التي تربط البلدين، وما يطرأ عليها من تطور عاماً بعد عام.

تستحوذ على انتباه منتجي النفط والطاقة في العالم، نظراً إلى الميزة التي تمتلكها باعتبارها السوق الأكثر نمواً في العالم الآن.

في المقابل تعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة قوة اقتصادية صاعدة عالمياً، وتحتل مراتب متقدمة في مؤشرات النمو والازدهار التنموي وتمكين التجارة والاستثمار، كما أنها تتمتع بأوضاع مالية ونقدية مستقرة مقارنة بالعديد من المناطق حول العالم، ما يضعها بين الأسواق الأكثر جاذبية في العالم، خصوصاً في ظل سياساتها الاقتصادية المنفتحة على العالم. بالتوازي مع ذلك، فهي تتمتع بميزة نسبية مهمة، فهي واحدة من أكبر منتجي النفط والطاقة في العالم، وتتمتع بقدرات مميزة في إنتاج وتكنولوجيا الطاقة المتجددة.



تعكس مؤشرات التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين أن البلدين يرتبطان ببعضهما بعضاً بعلاقات متينة، وبالإضافة إلى ما يقدر بنحو 55 مليار دولار، هي قيمة التجارة الثنائية بين البلدين، فإن هناك أوجهاً عديدة أخرى توضح مدى قوة هذه العلاقات، إذ إن الإمارات تحتضن على أراضيها نحو 4200 شركة ومؤسسة أعمال صينية ونحو 366 وكالة ومركز توزيع صيني، ونحو 2500 علامة تجارية صينية، هذا بالإضافة إلى جالية صينية تبلغ نحو 300 ألف صيني، يعيشون بشكل دائم في الإمارات سواء لأغراض العمل أو الاستثمار. وفي دليل على رغبة الدولتين في تحقيق المزيد من التطور في العلاقات الثنائية بينهما، فقد شهدت التجارة الثنائية بينهما نمواً يبلغ نحو 28% خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي ظل المزايا التي يتمتع بها الطرفان، فالصين والإمارات، تعدان شريكين تجاريين واستثماريين على درجة عالية من الأهمية لبعضهما بعضاً، وتزداد هذه الأهمية في ظل الظروف الاقتصادية العالمية غير المستقرة الآن. وفي هذا السياق يمكن فهم مساعي الطرفين لدفع محادثات التجارة الحرة مع الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك الإمارات، خلال الفترة المقبلة، فيما يعبر عن رغبتهما الشديدة في الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن هذه المحادثات، التي تواجه بعض الصعاب التي عرقلت تقدمها منذ فترة. للتغلب على الظروف الاقتصادية العالمية غير المستقرة، واستغلالها على الوجه الأمثل في الوقت ذاته، ولاسيما أن هذه الظروف هي التي سمحت للطرفين بالصعود على سلم الترتيب العالمي كقوى اقتصادية مؤثرة عالمياً، كما سبق الذكر، وهي تمثل فرصة ذهبية للطرفين لإحراز المزيد من التقارب الاقتصادي أيضاً.

وبالإضافة إلى أن الصين تعتبر شريكاً تجارياً تاريخياً للإمارات العربية المتحدة فإنها تعتبر في الوقت ذاته شريكاً واعداً يمتلك فرصة للعب دور أكثر اتساعاً في المستقبل، فقد تحولت الصين إلى أكبر مصدر في العالم في عام 2009، وتفوقت في العام التالي على اليابان، لتصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتلك فرصاً كبيرة لتصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، بنهاية العقد الجاري. بجانب ذلك، يتوقع أن تتحول الصين إلى أكبر سوق استهلاكية في العالم بنهاية العام الجاري (2015)، وبالتالي فسيصبح إنفاقها الاستهلاكي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، وسيصبح المستهلك الصيني في المرتبة الأولى كأهم مستهلك في العالم بدلاً من المستهلك الأمريكي. وبرغم أن الصين تعتبر الآن هي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن سوقها النفطية هي السوق التي

ما الذي سيفعله الرئيس الأمريكي القادم تجاه الاتفاق النووي مع إيران؟

رجح ديفيد فرام، المحرر البارز في موقع «ديفنس ون»، في مقاله في الموقع، أن يكون الرئيس القادم للولايات المتحدة أكثر تشدداً مع إيران من الرئيس الحالي باراك أوباما، خاصة إذا كان من الحزب الجمهوري.

تمتد شهوراً فإن آفاق فشل الاتفاق النووي ستكون مخيفة جداً بالنسبة إلى حكام إيران، حيث سيتم تفكيك البرنامج النووي، كما أن برنامجهم الجديد لن يرى النور، وتدفق الأموال لم يبدأ بعد.

وخلال تلك الفترة، سيكون الرئيس الأمريكي الجديد قادراً على ممارسة الضغط على إيران لإعادة التفاوض على شروط الاتفاق الأسوأ الذي أبرمه أوباما، ولاسيما أحكام التفتيش الضعيفة. كما أن الرؤساء القادمين لديهم المزيد من الخيارات بدلاً من قبول أو رفض الاتفاقات غير المرغوب فيها. ويمكنهم إعادة التفاوض بشأن تلك الاتفاقات، مثلما تعهد مرشح باراك أوباما بإعادة التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا «النافتا» في حملة الانتخابات الرئاسية في عام 2008. وقرر في النهاية معارضة العمل في هذا المسار، لكن الخيار



كان موجوداً وسيكون الخيار مع الحكومة الإيرانية أيضاً. وتوقع الكاتب أن رفع العقوبات قد يستغرق بعض الوقت كي تستفيد إيران من ذلك. كما أن الاقتصاد الإيراني يبدو مكبلاً بالقيود التي فرضها على نفسه. فضلاً عن أن شركات النفط المتعددة الجنسيات لن تتسرع في استثمار مبالغ ضخمة في إيران حيث ما زالت إيران تحتجز رهائن أمريكيين إضافة إلى أسعار النفط المنخفضة عالمياً. ومن غير الواضح إن كانت إيران قد اكتسبت الكثير من حرية المناورة في غضون 18 شهراً.

ويخلص الكاتب إلى أن الرئيس القادم ستكون لديه الفرص لإبطاء، أو التهديد بإبطاء الانتعاش الاقتصادي الإيراني كجزء من الضغط على إيران من أجل إجبارها على إعادة التفاوض بشأن عناصر من الاتفاق الحالي. ويمكن للرئيس القادم التعويض عن بعض التبعات الدبلوماسية والإقليمية السلبية للاتفاق النووي، وقد قبل أوباما تهميش إسرائيل وحلفائه في المنطقة، ثمناً لمبادرته مع إيران، ويمكن للرئيس القادم إعادة بناء تلك العلاقات، والتخلي عن وهم الشراكة الإيرانية.

يتساءل الكاتب عما سيفعله الرئيس الأمريكي القادم تجاه الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما والعديد من القوى العالمية مع إيران يوم الثلاثاء الماضي، مشيراً في هذا السياق إلى أن تصريحات أوباما لتوماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز» التي قال فيها «إن اتفاه مع إيران سيوفر لمن سيخلفه خيارات أكثر وأفضل تجاه إيران بدلاً من الخيارات الموروثة» لا يمكن القبول بها، بل إن العكس هو الصحيح، حيث لن يكن هناك سوى خيارات أقل وأسوأ، لأن العقوبات الأكثر فعالية ضد إيران سيتم تعليقها بطريقة يصعب فيها إعادة فرضها ثانية. ولكن الخيارات الأقل والأسوأ لا تعني عدم وجود خيارات. وهناك أشياء كثيرة يمكن للرئيس القادم القيام بها لتحسين صفقة سينة. ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة تخلت عن الكثير من تأثيرها في إيران،

ولكن ليس كل شيء. فبموجب شروط الصفقة، فإن الكثير من بنودها سيتم العمل بها لمدة 10 سنوات أو أكثر، حيث يجب على إيران تفكيك ثلثي ما لديها من أجهزة الطرد المركزي، والحد مما لديها من مخزون اليورانيوم المخصب، وخفض النشاطات في المنشآت النووية المهمة مثل «أراك» و«فوردو». ويجب أن تنفذ هذه المطالب قبل تخفيف العقوبات المفروضة على إيران وقبل الإفراج عن الأموال المجمدة التي ستبدأ بالتدفق على إيران. وتستغرق تلك العمليات بعض الوقت، إلا أن اللحظة التي ستبدأ فيها إيران تفكيك برنامجها النووي الذي استثمرت فيه مليارات الدولارات ستحتاج إلى مليارات مضاعفة من الدولارات لإعادة بنائه. إن تحديد الوقت الذي ستستغرقه تلك العمليات يصعب التكهّن به. وبموجب جزء من الاتفاق فإن إيران ستحتفظ ببنية تحتية نووية كبيرة وستواصل تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة الطرد المركزي المتبقية. ومن شأن الأموال المجمدة الخارجية في جميع أنحاء العالم والتي سيتم الإفراج عنها والتي تقدر بـ 100 مليار دولار أن تدعم المسؤولين الإيرانيين بموارد جديدة. وحتى فترة قد

«فورين بوليسي»: أسطورة النفوذ العسكري الإيراني

كتب كل من تيار كوليس، وهو زميل في المجلس الوطني الأمريكي الإيراني؛ وترينا بارسي، وهي رئيسة المجلس، مقالاً نشرته مجلة «فورين بوليسي» أشارا في مستهله إلى المخاوف التي تساور كثيرين تجاه ما قد يحدث عقب تخلص إيران من عقوباتها الاقتصادية، وسعيها المحتمل إلى الهيمنة على جيرانها وإثارتها مشكلات بالنسبة إلى إسرائيل.



مليار دولار، ما شكّل نحو 9% من إجمالي الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط. وبذلك عادل الإنفاق العسكري الإيراني في ذلك العام خمس الإنفاق السعودي ونحو ثلثي الإنفاق الإماراتي. ولا يعد هذا التفاوت ظاهرة حالية؛ إذ تشير البيانات إلى أنه حتى قبل حظر الأسلحة، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2010، زادت الإنفاقات العسكرية السعودية خلال العقد الماضيين بمقدار ضعف أو ثلاثة أضعاف على المبالغ التي أنفقتها إيران لتعزيز جيشها. ومن ثم لا يعني التوجه الجديد أن الإنفاق السعودي تفوق على الإنفاق الإيراني، بل إن الإنفاق العسكري السعودي تضاعف منذ عام 2005 إلى أن أصبح لا يقارن بإنفاق الخصم الإقليمي للرياض، أي إيران. ومن حيث النوع يلفت تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية النظر إلى أن «دول الخليج العربي حازت بعض أكثر الأسلحة تقدماً وفعالية في العالم بينما أرغمت إيران على العيش في الماضي، معتمدة في الغالب على أنظمة حصلت عليها في عهد الشاه».

ويذهب الكاتبان إلى أنه من غير المحتمل أن يتغير هذا الواقع حتى بعد الاتفاق النووي. فلدى دراسة تاريخ الإنفاق العسكري الإيراني يتضح أنه شكّل على الدوام 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وبرغم المزاعم القائلة بأن العقوبات هي السبب وراء تراجع الإنفاقات العسكرية الإيرانية، فالحقيقة هي أن الإنفاق العسكري ارتفع بشكل متوسط خلال حقبة العقوبات. ويعزى ذلك إلى حقيقة أن الأزمات الأمنية الإيرانية تفاقمت نتيجة النزاع النووي المستمر، وعلى هذا فمن المرجح أن ينخفض الإنفاق العسكري عقب إبرام الاتفاق.

يوضح الكاتبان أن هذه المخاوف ليست صحيحة ولكنها تهدد مع ذلك بتقويض أي اتفاق نووي دائم مع إيران. وقد طغت هذه القضية على المحادثات الأخيرة في فيينا، حيث تساءلت روسيا والصين وإيران إذا ما كان هذا الحظر سيظل سارياً بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد إبرام الاتفاق النووي. وتخشى إدارة الرئيس باراك أوباما أن رفع حظر الأسلحة المفروض على إيران سيكون خطوة غير مقبولة بالنسبة إلى بعض الحلفاء الأمريكيين الرئيسيين في المنطقة، الذين يهددون جميعهم، ولاسيما المملكة العربية السعودية، بتقويض موقف الإدارة في القضية النووية إذا رأوا أن مصالحهم تتطلب القيام بذلك. ولكن المشكلة هي أن الروايات المبالغ فيها حول الصعود الإقليمي الإيراني في أعقاب الاتفاق النووي لا تتماشى مع الواقع.

ويرى الكاتبان أن إيران ليست قوة مهيمنة قادرة على السيطرة وإخضاع منافسيها الإقليميين من دون حساب، وأنها لا تزال عاجزة عن الدفاع عن موقفها الإقليمي بينما يجمع منافسوها الإقليميون أنظمة أسلحة تجعلهم لا يقهرون. إذ تبين التقييمات أن الخصوم الإقليميين لإيران لا يملكون قدرات كافية لمواجهة الصعود الإيراني فحسب، ولكن للتنافس مع الجمهورية الإسلامية أيضاً. وأصدر «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» تقريراً في إبريل الماضي يفيد بأنه استخلص أدلة قاطعة على أن دول الخليج العربي تتفوق بصورة ساحقة على إيران في كل من الإنفاق العسكري والحصول على الأسلحة الحديثة. ويشير الكاتبان إلى أن الإنفاقات العسكرية الإيرانية انخفضت بشكل كبير عن إنفاقات منافسيها في الخليج. فوفقاً لـ «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، خصصت الحكومة السعودية في عام 2014 أكثر من 25% من إنفاقها لحشد أصولها العسكرية، وهي نفقات تجاوزت 80 مليار دولار. وإلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة التي أنفقت نحو 23 مليار دولار، تشكل كلتا الدولتين أكثر من نصف النفقات العسكرية لجميع دول الشرق الأوسط في ذلك العالم، التي تقدر بنحو 173 مليار دولار. ومن جانبها، وصل الإنفاق العسكري الإيراني خلال عام 2014 إلى 15

عقود برنت وال خام الأمريكي تسجلان ثالث خسارة أسبوعية على التوالي

لضغوط من قوة الدولار الأمريكي الذي صعد إلى أعلى مستوياته في نحو سبعة أسابيع أمام سلة من العملات الرئيسية بعد بيانات إيجابية بشأن الوظائف في الولايات المتحدة. وأنهت عقود نفط خام برنت عند التسوية 57.10 دولار



تراجعت عقود النفط الخام الأمريكي في تعاملات متقلبة مع تعرض الأسعار لضغوط من توقعات بتزايد صادرات النفط الإيرانية وهو ما دفع عقود نفط الخامين الأمريكي وبرنت القياسيين إلى تسجيل ثالث خسارة أسبوعية على

التوالي. ولقيت أسعار النفط بعض الدعم في أواخر الجلسة من بيانات من شركة «بيكر هيويز» تظهر انخفاضاً في عدد الحفارات النفطية قيد التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسبوع بعد زيادة في الأسبوعين السابقين. وفي وقت سابق تعرض النفط

للبرميل ولتنهي الأسبوع على هبوط بنحو 3% وموسعة خسائرها منذ بداية الشهر إلى أكثر من 10%. وأغلقت عقود النفط الخام الأمريكي عند 50.89 دولار للبرميل موسعة خسائرها على مدى الأسبوع إلى أكثر من 3% ومنذ بداية الشهر إلى أكثر من 14%.

ارتفاع كبير

في احتياطات الصين من الذهب



قال البنك المركزي الصيني، أمس، إن احتياطات الصين من الذهب بلغت 1658 طناً في نهاية يونيو الماضي، مرتفعة 57% عن المرة السابقة التي جرى فيها تعديل أرقام الاحتياطات

قبل أكثر من ست سنوات. وعلى الرغم من هذه الزيادة فإن الذهب يمثل الآن 1.65% من إجمالي الاحتياطات الأجنبية للصين مقارنة بـ 1.8% في يونيو 2009 في حين تبلغ النسبة نحو 73% في الولايات المتحدة أكبر حائز رسمي للذهب في العالم. وهذه الأرقام تجعل الصين سادس أكبر حائز رسمي للذهب في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا و«صندوق النقد الدولي» وإيطاليا وفرنسا.

وتعتبر الصين حيازاتها من الذهب سراً من أسرار الدولة ولا تبلغ «صندوق النقد الدولي» بحيازتها على أساس شهري مثلما تفعل معظم الدول الأخرى. والمرة السابقة التي عدلت فيها الصين أرقام احتياطاتها من الذهب كانت في إبريل 2009 عندما رفعت المستوى إلى 1054.1 طن من 600 طن.

سهم «جوجل»

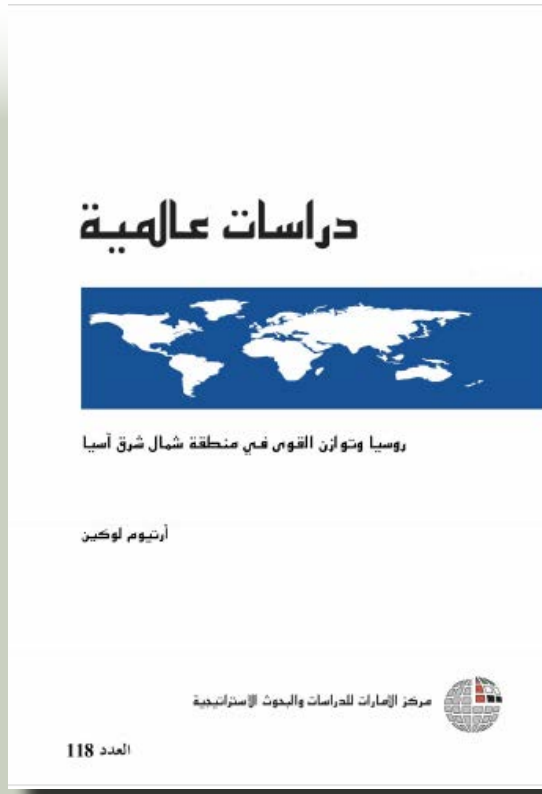
يقفز نحو 100 دولار في يوم واحد

قفزت أسهم «جوجل» بما يصل إلى 16.8%، أمس، متخطية حاجز 700 دولار لتضيف نحو 68 مليار دولار إلى قيمتها السوقية بعد أن خفف نمو قوي في مشاهدة موقع «يوتيوب» القلق بشأن توغل «فيسبوك» في الفيديو. وجاءت قفزة أسهم «جوجل» -التي دفعت مؤشر «ناسداك» المجمع إلى مستوى قياسي مرتفع في أثناء التعاملات- بعد يوم من إعلان الشركة أرباحاً أفضل من المتوقع للمرة الأولى في ستة فصول. والزيادة في القيمة السوقية للشركة تزيد على إجمالي القيمة الرأسمالية لكاتربلر أكبر صانع لمعدات التشييد في العالم. وصعد سهم «جوجل» في أثناء التعاملات إلى مستوى قياسي بلغ 703 دولارات ما يجعل قيمة الشركة عند 471.50 مليار دولار ويعزز مركزها كثاني أعلى الشركات في العالم من حيث القيمة بعد «أبل». وقالت «جوجل» إن الفترة الزمنية لمشاهدة موقع «يوتيوب» قفزت بنسبة 60% في الربع الثاني من العام. وكتب محللون أن إعلانات

الفيديو على «الإنترنت» قد توفر فرصة قيمتها 17 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بحلول عام 2017.



روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا



تأليف : أرتيوم لوكين
تاريخ النشر: 2014

الهيمنة على هذه المنطقة من قبل دولة واحدة سيكون لها تداعيات خطيرة على توازن القوى الدولي. ومنذ أواخر التسعينيات في القرن الماضي، حافظت روسيا والصين على نوع من الاصطفاف الجيوسياسي، حيث قامت بتنسيق سياساتهما بشأن عدد من القضايا الدولية والإقليمية الكبرى، ومعارضة الهيمنة الأمريكية، وعلاوة على ذلك، فقد تمكنت الصين بحلول عام 2010 من تخطي ألمانيا لتصبح أكبر شريك تجاري لروسيا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ينبغي عدم المبالغة في تقييم إمكانية استمرارية التزاماتهما (الصين وروسيا) الاستراتيجية الثنائية؛ فالمؤسسة الروسية تُصنّف الصين على أساس أنها دولة لا تشكل أي تهديد كبير في الوقت الراهن، ولكنها قد تصبح مصدر تهديد في المستقبل بسبب تنامي قدراتها ونياتها التي لا يمكن التكهّن بها. وبناءً عليه، فإن روسيا تبحث عن وسائل للوقاية والتحوط مما تعتبره جازاً قد

يرى أرتيوم لوكين، أن منطقة شمال شرق آسيا تشهد بروزاً تدريجياً لتوازن قوى متعدد الأقطاب، غير أن هذه التعددية القطبية لا تزال غير متماثلة نوعاً ما، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما الطرفان الأقوى، بينما الملاحظ أن روسيا والكوريتين الشمالية والجنوبية واليابان وتايوان هي دول أقل نفوذاً. وتزداد هذه الصورة تعقيداً؛ لأن بعض اللاعبين في هذه المنطقة ليسوا مستقلين بالكامل في تحديد سياساتهم الخارجية، وباستثناء الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإن روسيا وكوريا الشمالية فقط هما الدولتان اللتان يمكن اعتبارهما طرفين يتمتعان بالسيادة الكاملة والاستقلالية الذاتية في المنطقة.

وربما كانت المسألة الأهم من قضية القطبية، هي خصائص نظام توازن القوى الناشئ في شمال شرق آسيا؛ أي هل سيكون مستقراً أم تنافسياً بحدّة، ويتسم بالنزعة إلى المواجهة؟ وتتميز منطقة شمال شرق آسيا بعوامل كثيرة تدفعها باتجاه سيناريو التوازن العدائي، غير أن هناك ثلاثة عوامل للاعتدال، هي: التركيبة السكانية، والردع النووي، والمؤسسات متعددة الأطراف، تعزز فرص إقليم شمال شرق آسيا في تحقيق توازن مستقر متعدد الأقطاب، يركز على إجماع منسجم بين القوى الكبرى، وإذا تحقق هذا فإنه سيكون النتيجة التي تفضلها روسيا على وجه التحديد.

إن روسيا لا يروق لها قطعاً وجود أي قوة مهيمنة في شمال شرق آسيا، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين؛ لأن مثل هذا الوضع سيجرّد موسكو من أي أهمية في هذه المنطقة، وربما يشكّل مخاطر جيوسياسية على منطقة الشرق الأقصى من الأراضي الروسية، كما أن توازن القوى في شمال شرق آسيا ينطوي على أهمية بالغة على مستوى السياسة الدولية. وتفضل روسيا ما يعرف بـ «العالم المتعدد المراكز»، الذي يعني بالضرورة توازن القوى المتعدد الأطراف، الذي تشكل موسكو أحد أقطابه ولاعبيه الرئيسيين. وإذا أخذنا في الحسبان أن أهمية شمال شرق آسيا، باعتبارها المركز الجيوسياسي ليس لمنطقة آسيا-المحيط الهادي فحسب، وإنما بشكل متزايد للعالم كله، فإن

وإذا أرادت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إقامة شراكة حقيقية فعّالة ومستدامة في منطقة آسيا - المحيط الهادي، فسوف تحتاجان إلى إيجاد حلول، أو على الأقل تخفيف حدة خلافتهما في المناطق والمجالات الأخرى التي تتداخل فيها مصالحهما، وخاصة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. ومن المستحيل بلورة توافق بين البلدين بمنطقة شمال شرق آسيا، في ظل التحفز للمواجهات في مناطق أخرى. ويقتضي التوصل إلى وضع مثل هذا إثارة التساؤل الذي ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ قرار حاسم بشأنه في نهاية المطاف، وهو: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خوض غمار المنافسة على الهيمنة الإقليمية مع قوتين كبيرتين في آن واحد؟ من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على ذلك خلال تسعينيات القرن العشرين، عندما كانت روسيا ضعيفة، والصين لم تكن قوية بالقدر الكافي، ولذلك فقد تمكنت واشنطن إبان تلك الفترة من التغلغل في مناطق النفوذ الروسي التقليدي في أوراسيا، بينما كانت تعزز هيمنتها على منطقة آسيا- المحيط الهادي. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تزدهر في نشوة لحظتها كقوة قطبية أحادية، فإنها لم تكن تأبه كثيراً للغضب الروسي أو الصيني. وحتى إذا لم تتوصل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق في منطقة المحيط الهادي، فإن مجرد وجود احتمال لمثل هذا التوافق كفيل بالتأثير في سلوك اللاعبين الآخرين في شمال شرق آسيا، وخاصة الصين. إن احتمال توافق واشنطن وموسكو في تلك المنطقة سيكون له على الأرجح تأثير في دفع سياسات بكين الخارجية نحو الاعتدال، وذلك خشية ألا يتحول مثل هذا الاحتمال إلى واقع فعلي. إن توازن القوى متعدد الأقطاب الناشئ في منطقة شمال شرق آسيا، لا يزال بعيداً عن مرحلة الاكتمال، ولكنه يظل حتى الآن يشكل البديل الأكثر قبولاً من بين الخيارات والبدائل المتوافرة، مثل الهيمنة الأمريكية أو الصينية، أو القطبية الثنائية؛ وبإمكان روسيا أن تسهم في صياغة نظام إقليمي (وربما عالمي) أكثر استقراراً إذا ما أحسنت اللعب بمرونة، ووظفت بذكاء قواعد لعبة توازن القوى.

يصبح مشاكساً في المستقبل. ولعلّ الاصطفاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي يزداد قلقها بشأن تصاعد حدة التشدد الصيني في منطقة آسيا-المحيط الهادي، هو أحد الخيارات الواضحة لموسكو في هذا السياق. ويتعزز هذا الخيار من واقع وجود ميل قوي لدى واشنطن وموسكو نحو التفكير المبني على حسابات توازن القوى، وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لديهما سجل راسخ في التعاون من أجل تحقيق توازن القوى. وتاريخياً، نجد أن التفاعل السياسي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي ظل يتحدد في الغالب الأعم بمنطق توازن القوى. لقد تقاربت موسكو وواشنطن عندما واجهتا خطراً مشتركاً، فخلال ستينيات القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية البريطانية تعد خطراً مشتركاً، بينما أصبحت اليابان تمثل ذلك الخطر اعتباراً من عشرينيات القرن الماضي وحتى الأربعينيات منه.

هل يعني ذلك أن هناك توافقاً جيوسياسياً آخر اليوم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بفعل صعود قوة الصين؟ يبدو أن هذا التطور قد يكون مماثلاً في بعض جوانبه للوفاق الذي حدث بين بكين وواشنطن في مطلع سبعينيات القرن العشرين، والذي كان دافعه المخاوف المشتركة بين الطرفين بشأن الاتحاد السوفيتي. غير أن القياس على الحالات التاريخية الماضية ينبغي أن يؤخذ بشيء من التحفظ، لأسباب منها أن مثل هذا الاتفاق، لو قُيِّض له أن يحدث، لن يكون في شكل حلف، وفي أفضل الأحوال سيكون انحيازاً يتضمن التزامات استراتيجية محدودة، ومعظمها غير رسمي. وعلاوة على ذلك، فإن من المحتمل أن يكون مثل هذا الائتلاف ضد الصين في صيغة وقائية، بمعنى تبني سياسات تركز على الانخراط والتكامل الاقتصادي من جهة، بينما تشدد من جهة أخرى على ضرورة تحقيق التوازن الواقعي من خلال التعاون الأمني الخارجي، وبرامج تحديث المؤسسة العسكرية الوطنية. وعلى العكس من الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الصين أصبحت قوة اقتصادية مهمة جداً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بحيث يصعب السعي إلى عزلها، وفقاً لمتطلبات مبدأ الاحتواء بمفهومه الكلاسيكي.